

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ

### جَوَدَةِ إِجَابَةِ الْمُحَقَّقِ الْخَمِينِيِّ تَجَاهُ الْمُحَقَّقِ النَّائِيِّ

لقد استقبلنا الإجابة الثالثة للمحقق الخميني - أي المحسّل - ورفضنا إجاباته الأخريات، إلا أنه قد أجاد الإجابة عن مقالة المحقق النائيني في مبحث «إمكانية تصور الشيء قبل وجوده» إذ الفوائد قد صرّح بأنّا لو افترضنا موضوعات الأحكام «كأنّيات الأحوال» التي تُعدّ فرضية بحثه، لأنّهارت الاستحالة بالكامل، ولكن لو أطبقناها مع الواقع لأنّجت الاستحالة جزماً.[1]

بينما المحقق الخميني قد أجابه ببراعة قائلاً: «إن كان (المحذور) في فرض وجود الشيء قبل وجوده، فهو -أيضاً- مكان من الإمكان (لأنه محض افتراض ليس أكثر) فلا محذور من هذه الجهات.»[2] فبالنّالي سيتصور المولى الحصة الخاصة تصوّراً مطابقاً لقصد المكلّف واقعاً، فتَنْخِمِ الاستحالة تماماً.

بل و لا يتحد الحكم مع الموضوع في الوجود - كما زعمه المحقق النائيني - إذ يُعقل أن يتصور المولى الموضوع - الصلاة مع القصد - ثم يُنشأ الحكم على هذه الحصة المحددة.

أجل، إنّ المستحيل هو أن يتواجد شيء قبل الوجود واقعاً، بينما لم يدعه أحد إطلاقاً، فإنّ الأصوليين يرون أنّ المولى قد تصوّر القيود الاختيارية - كالقصد - و القهريّة - كالوقت - بحق المكلّف قبل الإيجاد و الامتثال، فلا قدرّ إذن.

### عُصَارَةِ أَبْحَاثِ الْمُحَقَّقِ النَّائِيِّ

و قُبِيل استعراض وجهة نظرنا النهائية، ينختم علينا بدايةً أن نستذكر النّكتة المُزدَهِرَة لدى بيانات المحقق النائيني فإنه:

- قد اعتقد بأنّ على المولى أن يفترض وجود «كافّة القيود القهريّة» - غير الاختيارية - قُبِيلِ الإنشاء حتّماً نظير افتراض نفس «الموضوع» بحذافيره كالقصد و البلوغ، لأنّ القيد يُعدّ متعلّق المتعلق - ولهذا قد انزلق في الدور مجدداً -.

- ولم يعتقد بأنّ كلّ ما يُعدّ مفروض الوجود فسيخرج عن طاقة البشر، إذ «الاستطاعة» مثلاً قد افترض المولى وجودها قياداً للموضوع - الحجّ - و في نفس الحين لم تخرج عن طاقة المكلّفين أبداً.[3]

· وأمّا القيد - متعلّق المتعلق - لدى المحقق النائيني:

1. فأحياناً يُعدّ مقدور المكلّف كالطهارة و القبلة و الأجزاء الداخلية و ...

2. وأحياناً عديم القدرة كالبلوغ و العقل و القصد و الوقت.

و كلّ من هذين القيدين - أي متعلق المتعلق :

3. إما أن يتعلّق بالتكليف أي الموضوع - كالصلّة و الحجّ - فوقئذ سيفترض وجوده جزماً و لا يتوجّب تحصيله كالاستطاعة المقدورة و كذا البلوغ و العقل و الوقت و القصد، الخارجة عن طاقة البشر، لأنّها قيد الوجوب و التكليف.

4. و إما أن يُقْدِد المتعلق - كالشرب أو الوفاء أو إقامة الصلاة - فوقئذ لا يفترض وجوده إطلاقاً و لكن سيتوجّب تحصيله حتماً كالطهارة و القبلة و ... لأنّها قيد الواجب.

و بالتالي إنّ القيود الظاهرة - أي متعلق المتعلق - سواء تعلّقت بالموضوع أم المتعلق فسوف يتحتم افتراض وجودها قطعاً و لا يتوجّب تحصيله للمكّلّف لأنّها غير اختياريّة.

### تَقَاطُرُ شَتَّى الإِشْكالَاتِ تجاه المحقق النّائِي

و اختتاماً لبيانات المحقق النّائِي سُنُوجِه الآن عدّة اعترافات قاصفة:

- أولاً: أساساً من قال بأنّ «القصد» يُعدّ قهريّاً خارجاً عن طاقة البشر؟ بل وزانه في حدّ قيد «الطهارة» فحينما اعتبر المولى الطهارة قيد المتعلق قد لاحظ «القصد» كذلك - بلا تمايز - بحيث إنّ خطاب «صلّ مع القصد» يُضاهي تماماً «صلّ مع الطهار» مما يعني أنّ «القصد» هو قيد الواجب - المتعلق - لا قيد الوجوب، إذ إجراء «القصد» بيد المكّلّف لا بيد المولى كي يَجب افتراض وجوده، بينما المحقق النّائِي قد أدرج «القصد» ضمن القيود الظاهرة كال الوقت و البلوغ و العقل - أي قيد الوجوب و الموضوع - ثم افترض وجوده حتماً فانزلق في الدور - وفقاً لاعتراض المحققين العراقيّ و الوالد الأستاذ-[4].

- ثانياً: لو أغمضنا البصر عن مسألة «قيد الواجب أو الوجوب» لأجنباه أيضاً بأنّ تطبيق «القصد» يُعدّ فعلاً مُتاحاً للمكّلّف - خلافاً لصاحب المتنقى-[5] فما الذي يُلزِمنا أن نَعْدَ «مفروض الوجود» حتماً؟ فإنّا لا نمتلك وثيقة رائدة تستوجب علينا أن «نفترض وجود كلّ متعلق المتعلق» كالقصد - كما زعمه المحقق النّائِي - أجل لو أصبح القيد قهريّاً - كالبلوغ و الوقت - ليتوجّب افتراض وجوده من المولى أولاً إذ لو لم يفترض تواجده للغا الخطاب تماماً، بينما عناصر «القصد و الطهارة و القبلة و ...» حيث تُعدّ اختياريّة و مُتاحّة فلا داعي لافتراض وجودها - إذ عدم افتراضها لا تَسْتَدِعُ اللغويّة إطلاقاً - فمن هذا المنطلق أيضاً، قد رفخنا كلية الضابط الذي قد رسّمها المحقق النّائِي حول «رجوع القضايا الحقيقية إلى الشرطية» - وفقاً للمحققين الخوئيّ و الخمينيّ - إذ قد سجّلنا أنه لا يجب افتراض وجود «كافّة المواضيع و قيودها» حتماً، حتى يعود «قصد الأمر» إلى القضية الشرطية فيتولّد الدور مجدداً.

- ثالثاً: إنّ «متعلق المتعلق» ليس هو الموضوع دوماً كما زعمه المحقق النّائِي قائلاً ضمن الأجدود: «و بعبارة واضحة كل أمر اختياريّ أو غير اختياريّ أخذ متعلقاً لمتعلق التكليف (و هو الموضوع) فوجود التكليف مشروط بفرض وجوده بفرض مطابق الواقع و حيث أن متعلق المتعلق فيما نحن فيه هو نفس الأمر فيكون وجوده مشروطاً بفرض وجود نفسه فرضاً مطابقاً للخارج فيلزم كونه مفروض الوجود قبل وجوده و هو بعينه محذور الدور»[6] بينما متعلق المتعلق ربما تجسّد في الموضوع - كالصلّة - و ربما في قيوده - كالقصد -.

- رابعاً: هي ردّة المحقق الخميني حيث قد هاجمه قائلاً: «أنّ المحذور: 1. إن كان في عدم تعقل تصور الشيء قبل وجوده فهو

بمكان من الفساد (بل يُعقل التّصور) ضرورة أن كلّ فعل اختياري يكون تصوّره مقدّماً على وجوده. 2. وإن كان (المذكور) في إنشاء الأمر على الوجود المتصوّر فهو - أيضاً - كذلك (معقول) لأنّ الصّورة الذهنية بقيودها متقدّمة على الأمر (المُنشأ) فلا يلزم منه تقدّم الشيء على نفسه. 3. وإن كان (المذكور) في فرض وجود الشيء قبل وجوده، فهو - أيضاً - بمكان من الإمكان (لأنّه مُحض افتراض ليس أكثر) فلا مذكور من هذه الجهات.» [7]

فبالختام، إنّا لا نَتَرْحَلُق في أيّ دور دَوَارَ أبداً.

### طريقة أخرى مُستَجَدَّةٌ لِتَبْيَانِ الْاسْتِحَالَةِ

لقد رسم المحقق الاصفهاني بنفسه وجهاً آخر للاستحالة - مغايراً لاستحالة مقام الإنشاء و الفعلية و الامتثال - قائلاً: [8]

«نعم هذا المذكور - أيضاً - إنما يرد إذا أخذ الإتيان بداعي الأمر بنحو الجزئية، أو بنحو القيدية، فإنّ لازم نفس هذا الجزء أو القيد تعلق الأمر بذات الصلاة، و لازم جعل الأمر داعياً إلى المجموع أو إلى المقيّد - بما هو مقيّد - عدم تعلق الأمر ببعض الأجزاء بالأسر أو بذات المقيّد.

و أما إذا تعلق الأمر بذات المقيّد - أي بهذا الصنف من نوع الصلاة و ذات هذه الحصة من حصص طبّيعي الصلاة - فلا مذكور من هذه الجهة أيضاً لفرض عدم أخذ قصد القرابة فيه، و إن كان هذه الحصة خارجاً لا تتحقّق إلا مقرّونة بقصد القرابة، فنفس قصر الأمر على هذه الحصة كاف في لزوم القرابة، و حيث إن ذات الحصة غير موقوفة على الأمر، بل ملزمة له على الفرض، فلا ينبعُت القدرة [9] عليها من قبل الأمر بها، بل حالها حال سائر الواجبات - كما سيجيء إن شاء الله تعالى - مع أن إشكال القدرة مندفع - أيضاً - بما تقدّم [10] و ما سيأتي [11].»

---

[1] لقد أسلفنا عبارته هذه فإنه يُصرّح باستحالة تصوّر الشيء قبل وجوده قائلاً: «و الحاصل: إنّه لو أخذ العلم بالحكم قياداً في مقام الإنشاء، و المفروض أنّه لا حكم سوى ما أنشأ، فلا بدّ من تصوّر وجود الإنشاء قبل وجوده ليتمكن أخذ العلم به قياداً، و ليس ذلك مجرد قضيّة فرضيّة من قبيل أبياب الأحوال، حتى يقال: لا مانع من تصوّر وجود الشيء قبل نفسه لإمكان فرض اجتماع النّقيضين، بل قد عرفت: إنّ الأحكام الشرعية و إنشاءاتها إنّما تكون على نهج القضايا الحقيقية القابلة الصّدق على الخارجيات، و تصوّر وجود الشيء القابل للانطباق الخارجي قبل وجود نفسه محال» (الفوائد ج 1 ص 147)

[2] نفس المصدر.

[3] و لهذا قد تحدّث صاحب الأجدود عن هذه النّقطة أيضاً قائلاً: «اما في مقام الإنشاء فلما عرفت من ان الموضوع في القضايا الحقيقية دون الفرضية غير المعقوله لا بد و ان يكون مفروض الوجود في الخارج في مقام أخذه موضوعاً من دون ان يكون تحت التكليف أصلاً (فلا يتوجّب امثاله) و لا فرق فيه بين ان لا يكون الموضوع تحت اختيار المكلف و قدرته كما في «صل في الوقت» فان الوقت غير مقدور للمكلف أو يكون تحت اختياره و قدرته كما في «أوفوا بالعقود» فان معناه انه إذا فرض عقد في الخارج يجب الوفاء به لا انه يجب على المكلف إيجاد عقد في الخارج و الوفاء به و حينئذ فلو أخذ قصد امثال الأمر قياداً للمأمور به فلا محالة يكون الأمر موضوعاً للتّكليف و مفروض الوجود في مقام الإنشاء، و هذا ما ذكرناه من لزوم تقدّم الشيء على نفسه، و بعبارة واضحة كل أمر اختياري أو غير اختياري أخذ متعلقاً لمتعلّق التكليف فوجود التكليف مشروط بفرض وجوده بفرض مطابق للواقع و حيث ان متعلّق الم المتعلّق فيما نحن فيه هو نفس الأمر فيكون وجوده مشروطاً بفرض وجود نفسه فرضاً مطابقاً للخارج فيلزم كونه مفروض الوجود قبل وجوده و هو بعينه مذكور الدور».

[4] فاضل موحدى لنكراني محمد. اصول فقه شيعه. (بالفارسيّ) Vol. 3. ص 311-313 قم - ايران: مركز فقهی ائمه اطهار (ع).

[5] فإنه قد عرّف «متعلّق الم المتعلّق» بأنه نفس الأمر - لا قيد القصد - و حيث إنّ الأمر يُعدّ فعل المولى و قهريّاً فسيَخُرُجُ قيده -

- القصد. عن طاقة المكّلّف أيضًا فيالتالي سيتوجّب افتراض وجود القيود غير الاختيارية.
- [6] نایینی محمدحسین. أجدد التقريرات. 1. Vol. 106 قم - ایران: کتابفروشی مصطفوی.
- [7] مناهج الوصول إلى علم الأصول. 1. Vol. 262 قم - ایران: مؤسسه تنظیم و نشر آثار امام خمینی.
- [8] اصفهانی محمد حسین. نهاية الدرایة في شرح الكفاية. 1. Vol. 327 مؤسسه آل البيت (عليهم السلام) لإحياء التراث.
- [9] قولنا: (فلا ينبعث القدرة.. الخ) نعم لا ينبعث بلا واسطة، و اما مع الواسطة فلا، و ذلك لأن ذات الحصة معلومة لقصد الأمر فترشح الأمر الغيري إليه، مع انه لا قدرة على هذه المقدمة المنحصرة إلا من قبل الأمر، فيتوقف الأمر على القدرة على متعلقه بواسطة المقدمة المنحصرة، توقف المشروع على شرطه، و يتوقف القدرة على المقدمة على الأمر بذاتها توقف المسبب على سببه، و الجواب ما في الحاشية الآتية (منه عفي عنه).
- [10] التعليقة: ١٦٧، عند قوله: و لا يخفى عليك.
- [11] في التعليقة الآتية: ١٦٩.